خلال الندوة الأولى لتنسيقية الحراك الشعبي تحت عنوان «دولة مؤسسات لا دولة أفراد»

السعدون: دعوة تخفيض الرواتب صحيحة والتنمية دون مشاركة «الخاص» فاشلة

- لن نتوانى عن مواجهة الفساد.. والتاريخ شاهد على تقنين التجاوزات
- السلطان: البلد في خطر متفاقم ولن نسمح لأحد أن يدمرها لأن فيها مصيرنا وعيالنا
- هايف: الكويت أمانة في عنق الجميع ولا يوجد بين الحكومة والمعارضة أحد معصوم
- المناور: أسلمة القوانين يجب أن تتصدر أي تعديلات دستورية وإلا فإنها لا تمثلني

النواب السابقون يتقدمون الحضور «تصوير محمود عبيد»

السعدون متحدثا في ندوة الحراك الشعبي

كتب مصطفى كامل

اكد النائب السابق أحمد السعدون ان الإعلانات التي اطلقت من الحكومة الحالية التي تريد ان توهمنا بانها حكومة فعلية في حديثها عن خطة التنمية الـ 125 مليار دولار هي عبث بالبلد، مشيرا الى ان البلد بحاجة الى مؤسسات وليس افراد وحكومات فاولا مرة في تاريخ البلد تصبح السرقة مقننة وهذا باعتراف من الحكومة بعد سرقة الديزل التي كشفتها وزارة الداخلية وليس نحن وقدروا قيمة السرقة اليومية بجهة واحدة فقط مليونين ونصف مليون دولار.

جاء ذلك من خلال الندوة الاولى لتنسيقية الحراك الشعبي التي اقيمت في ديوانية المحامي دويم المويزري تحت عنوان «دولة مؤسسات لا دولة افراد»، وبحضور النائب السابق خالد السلطان، والنائب السابق محمد هايف، والنائب السابق د.وليد الطبطبائي، النائب السابق صيفي الصيفي، والنائب السابق عبيد الوسمي، النائب السابق علي الدقباسي، والنائب السابق اسامة المناور.

واضاف السعدون خلال الندوة ان قانون خطة التنمية هو قانون خلافي طرح منذ 1992، ولكنهم ارادوا ان يفصل القانون مثلما يريدون ولكن لم تمر خططهم كما يريدون منذ 1992 إلى 2010 وبالنهاية اضطروا للموافقة على ما كنا ندعو إليه خاصة وان خطة التنمية حجمها بمئات الدولارات وعليه يجب ان تتوجه الخطة للقطاع الخاص بالكويت وليس لعدد من الاشخاص، وان يترك للحكومة حرية تقييم مشروعاتها ضمن مشاركة المواطن الكويتي.

وطالب السعدون الجميع بالتحرك في المرحلة القادمة لاننا لن نجد لاحفادنا واولادنا شيئا، مشيرا الى ان الدعوة لتخفيض الرواتب وغيرها هي صحيحة، واقول للرهط التسعه بانه لا يمكن ان تستمروا بذلك وسنواجهكم.

بدوره، قال النائب السابق خالد السلطان: «نحن نعلم بان تنظيم الدول ينتهي بتقسيم السلطات ولكل سلطة استقلالية، مضيفا ان هناك نقلة للنظام الفردي ونظام المشيخة والأمور الحين تعقدت وتحتاج الى تنظيم وهيكلة لان ما يحدث اليوم هو منظومة من المؤسسات والوزارات كل وحدة لها اختصاص وصلاحيات ويهيمن عليها رئيس الوزراء ووزرائه، مشيرا الى ان هناك صفات مهمة يجب ان تتواجد فيمن يدير هذه المؤسسات فيجب ان تكون خلفيته الأكاديمية التعليمية جيدة ولديه قدرة على الادارة والعمل «ولا هي بتحجي كلمتين وبس».

وقال: «لن نسمح لاحد ان يدمر الكويت لان فيها مصيرنا واعيالنا وليس لدينا غيرها واذا كان هناك من يجمع اموالا ليعيش في الخارج فنحن لا يوجد لدينا غير الكويت»، مشيرا الى ان البلد في خطر وهذا الخطر يقاقم، ومحملا الحكمة الدستورية مسؤولية ما يحصل وسيحصل في البلد ومطالبا اياهم بالوقوف وقفة رجال مع الحق ليتم تصحيح المسار.

وطالب في ختامة بعدم إيقاف هذا الحراك وان يستمر الحراك في جميع مناطق الكويت لأنة اذا لم يتم التحرك فسيكون القادم هو دمار للكويت.

من ناحيته، اكد النائب السابق محمد هايف ان دولة المؤسسات تختلف عن دولة الافراد واحيانا هذة المؤسسات قد تصنع دولة الفرد وليس بالضرورة ان تنفذ ما يريده الحاكم وان تتخادل، مستشهدا بموقف رئيس دولة البوسنة حينما دخل الى مسجد ووقف الجميع له، فقال لهم اجلسوا فانتم من يصنع الطواغيت، مشيرا الى انه لا يوجد احد يدعي العصمة لا المعارضة ولا الحكومة مؤكدا بان خوف البعض على كراسيهم هو من مواطن الخلل في الدولة.

واستغرب هايف توجيه النداء للمحكمة الدستورية التي يجب عليها ان تراعي المصلحة العليا للبلاد ولا يصيبها الخلل والجاملة والضعف خاصة وان الكويت امانة في عنق الجميع من الحاكم والمحكوم.

وقال: «هناك الكثير من ينادي تصوت العقل لان الناس اصبحت متخوفة على البلد» «فمن عقد رؤوس الحبال يحلها وهو قادر على حلها، مشيرا إلى ان المحكمة الدستورية حتى تكون هي من يضبط أجراس الخطر وتوقفها وعليها الا تخذل الشعب الكويتي وانما عليها ان تسجل موقفا تاريخيا في نزع فتيل الأزمة لإعادة الامور الى نصابها.

وختم هايف حديثه مطالبا بتطبيق الشريعة وعدم التخلي عن الشريعة الإسلامية في مطالب التعديلات الدستورية، لانه لا يمكن ان تستقر الامور الا بهذه الشريعة الغراء الكاملة والشاملة مجددا.

من جانبه، قال اسامة المناور بان الكويت بها وفرة مالية خيالية لا يعلمها الا رب العالمين مشيرا الى ان هناك سرقتين من اعظم من السرقات من بعد الغزو ولم تذكر هذه السرقات، فهناك رجل سرق مليارات استرلينيا وبنى بها اكثر من عشرين فيلا والى اليوم هذه الفلوس في ذمته دون حساب وهي في ذنبهم، اما السرقة الثانية هي لاحد وزراء الدفاع السابقين فقد سرق ما يقارب الـ10 مليارا واشترى اسلحة «بكم» مليار والباقي راحت «ببطنه وببطن عياله» لان القضية انتهت بعد وفاته، مضيفا ان من يسرق الاموال العامة من البلد فان خصومه كل اهل البلد الى يوم القيامة.

ووجه المناور رسالة في ختامه الى الحراك قائلا: «اي مطالب لتعديلات دستورية تاتي نتيجة تحركم الشعبي اذا لم يكن على راسها اسلمة القوانين وتطبيق الشريعه الإسلامية فانها لا تمثلني».

وبدوره قال رئيس البرلمان العربي السابق النائب السابق علي الدقباسي ان الحكومات التقليدية المتعاقبة لا تحقق طموحنا وهي اشبه بموظفين كبار يروحون لدواماتهم ويريدون مشيرا الى ان الحكومة اللي كل شوي لها رأي لا تستحق ان تدير البلد، مؤكدا ان جميع ما ذكر من مشاكل هي مطروحة سابقا في مجالس الامة ولكن السؤال... وبعدين؟

واضاف الدقباسي بان مجلس الامة حل 2003 /و2006 و2008 وحل مجلس 2012 واكثر من عشر حكومات مرت على البلد وهي حكومات لا تستحق ادارة البلد، مشيرا بان الحل هو بحكومة برلمانية قادرة على ادارة الامور وتحمل رؤية واضحة لإنقاذ البلاد وتطويرها، معلنا بانه شخصيا لن يقبل ان يكون عضوا الا ان تكون هناك حكومة برلمانية منتخبة.

واردف ان جميع الاطياف في الكويت متفقة بانه لا يمكن ان نرجع للوراء ويجب تغيير طريقة تشكيل هذه الحكومات حتى لا نرجع للمربع الاول، داعيا في ختامه للندوة الثانية في يوم الاثنين المقبل بساحة الإرادة.

ومن ناحيته قال عضو الحركة السلفية فهيد الهيلم انه من الطبيعي ان تكون هناك معارضة وموالاة في الدول التي تملك مؤسسات حية ولكن في دول الافراد فانه فلا، مشيرا الى ان المفاهيم الشرعية ثلاثة هي ان تدير الامة شؤونها وطريق الخلفاء والشورى، كما ان الخلفاء كانوا يمشون على ذلك ولأصحابهم خير من يقومونهم في حال اخطاوا.

واكد الهيلم بانه من حقنا ان نختار حكوماتنا التي تدير امور عملنا ومعها اقامة الاحزاب التي يجب تنفيذها قبل اختيار الحكومة المنتخبة

ودعا الهيلم المعارضة بتحقيق الاحزاب وتنظيم عملية اختيار الحكومة المنتخبة مؤكدا بانه ما كان يطالب به في اختيار حكومة جديدة ونهج جديد لم يتحقق منها الا حكومات جابر المبارك وهي حكومه اعيد تصنيعها من الحكومة السابقة، لافتا إلى انه لا يمكن تحويل الخطاب إلى ما هو دون جابر المبارك لانه كان شريكا في الحكومات السابقة والحكومة الحالية شريكة وتجب إحالتهم للمساله القانونية لانهم مسؤولون مسؤولية مباشرة في اختزال الكويت بيد افراد.

وقال الهيلم ان الائتلاف الوطني المعارض واللجنة التنسيقية وغيرهما ما هم الا رئتين لقلب واحد يريدون تحقيق العداله والبناء للدولة كما هو مفروض مؤكدا باننا يجب وضع دستور جديد وغيره ضحك على الذقون، مضيفا انه عندما تمت في مونتر جدة حذرت من العبث بالدستور.

بدوره، قال النائب السابق د.عبيد الوسمي اننا محبطون لان الإصلاحات المنشودة نريدها فورية وهذا امر لن يحدث بسهولة، مضيفا ان نقد عمل المؤسسات حق لكل مواطن وهذا امر لم يكن موجودا سابقا.

وقال الوسمي اننا داعمون لكل نشاط معارض منظم والتنسيقية والائتلافية هي مدعومة وموافقة من قبلنا جميعا قائلا للسلطة لا تفرحون لان كثرة حركاتنا وادواتنا متفقون عليها، مشيرا الى ان الاسرة الحاكمة هي طرف في كل فساد في الدولة سواء كان «سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا، اعلاميا» وغيرها وهم يتعاملون معنا كان الدولة ملكية خاصة لهم، مؤكدا بانه لا يعترف بشرعية رئيس الوزراء الحالي، مضيفا ان اي إصلاح سياسي في العالم لا يمكن ان يكون هناك إصلاح من دون محاسبة والنص اذا علم بانه لا يوجد حساب فانه سيستمر بسرقاته.

المخيزيم: إجمالي المستفيدين بلغ 4396 مدينا

«الزكاة» يواصل جهوده في تنفيذ مشروع تبرع سمو الشيخ سالم العلي للمدينين المطلوبين

يواصل بيت الزكاة جهوده في سبيل تنفيذ مشروع تبرع سمو الشيخ سالم العلي السالم الصباح رئيس الحرس الوطني لمشروع المدينين الصادر بحقهم ضبط واحضار ومشروع زواج الكويتي من مواطنة كويتية.

وقال عضو مجلس ادارة بيت الزكاة ورئيس لجنة تنفيذ مشروع تبرع سمو الشيخ سالم العلي محمد المخيزيم لـ«كونا» امس ان اجمالي عدد المستفيدين من مشروع المدينين الكويتين الصادر بحقهم اوامر ضبط واحضار قبل 25 يوليو 2012 بلغ 4396 مدينا بمجموع 5141 قضية وباجمالي مبلغ 2160392 دينارا.

واضاف المخيزيم انه تم صرف عدد سبع دفعات شملت 899 متزوجا بواقع ستة الاف دينار لكل منهم باجمالي 5.388 ملايين دينار فيما يتعلق بزواج الكويتي من مواطنة كويتية لاول مرة بعد تاريخ 25 يوليو 2012.

واشاد بالجهود البناءة للادارة العامة للتنفيذ وبنك التسليف والادخار لانجاز مشروع التبرع وتواصلهما الدائم مع بيت الزكاة وتقديمهما كل سبل الدعم والمساندة لانجاح المشروع.

ونقل نيابة عن كافة العاملين في بيت الزكاة عن بالغ شكرهم الجزيل لتبرع سمو الشيخ سالم العلي الصباح لابنائه الكويتيين متمنين لسموه موفور الصحة والعافية.

وكان سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني تبرع بمبلغ 60 مليون دينار كويتي «نحو 200 مليون دولار» مشاركة من سموه في النهوض بالمستوى الاجتماعي لابناء الكويت وحرصا منه على تحقيق قدر عال من التنمية البشرية.

بعد بلوغ خسائر القطاع الزراعي 50 في المئة من قيمته

الكويت تحذر من كارثة غذائية كبرى في سوريا

- المليفي: قدمنا الدعم للمنظمات العاملة داخل سوريا وفي «الجوار» من بينها مليونا دولار أمريكي
- العزم الكويتي انعكس في جعل حصيلة تبرعات مؤتمر المانحين تفوق توقعات الأمم المتحدة

جنيف - «كونا»: حذرت الكويت امام مجلس حقوق الانسان امس من الوصول الى شفا كارثة غذائية كبرى في سوريا بعد بلوغ حجم الخسائر في القطاع الزراعي هناك ما يقارب 50 في المئة من قيمته.

واستندت الملحقة الدبلوماسية بوفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة هنا رانيا عبدالرحمن المليفي في كلمتها امام المجلس في هذا التحذير الى تقرير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة «فاو» حول الازمة الغذائية في سوريا.

واكدت المليفي في استعراض تقرير المجلس حول الحق في الغذاء ان «الكويت قدمت الدعم للمنظمات الدولية العاملة داخل سوريا وفي دول الجوار من بينها التبرع بمليوني دولار امريكي لبرنامج الغذاء العالمي في شهر ديسمبر الماضي لصالح سوريا».

واضافت «ادراكا من الكويت لتدهور الحالة الانسانية في سوريا اعلن حضرة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التبرع بمبلغ 300 مليون دولار امريكي في المؤتمر الدولي للمانحين لسوريا الذي عقد في يناير الماضي بدولة الكويت».

وشرحت ان «العزم الكويتي هذا انعكس في جعل حصيلة تبرعات مؤتمر الكويت فاقت توقعات الامم المتحدة نظرا للقلق المجتمع الدولي حيال خطورة الوضع الانساني في سوريا».

ولفتت الى ان الكويت لن تدخر جهدا لترجمة تعهداتها الى واقع يستفيد منه الشعب السوري المنكوب في كافة القطاعات بما فيها القطاعان الزراعي والغذائي.

واكدت المليفي لنباعة الكويت بان «مشكلة الغذاء هي من اهم المشكلات التي يعاني منها العالم وهي متشعبة وكبيرة فهناك ارتفاع لاسعار المواد الغذائية وتراجع للمخزونات الغذائية والنقص المستمر في الاراضي الزراعية واستغلال بعض المحاصيل في الاونة الاخيرة في انتاج الوقود الحيوي واسباب كثيرة اخرى تؤدي إلى زيادة المشكلة الغذائية ولابد من وضع حلول دائمة لها» وشددت على ان «تحقيق الامن الغذائي من اهم اولويات الكويت كما انها لم تتوان عن مد يد العون للدول والشعوب النامية ايمانا منها بان الحق في الغذاء من اهم حقوق الانسان».

واوضحت ان «الكويت رسخت هذا المفهوم من خلال الآليات التي يوفرها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم الدعم للمشاريع في العديد من دول العالم مثل مشروع تعزيز الثروة السمكية في انغولا ومشروع اعادة تاهيل منشآت الري في سريلانكا واعادة تعمير المزارع الرعوية للابقار في أوغندا» ويناقش مجلس حقوق الانسان في دورته الـ22 تقريرين لمقرر الامم المتحدة المعني بالحق في الغذاء اوليفيه دوشاتر في اطار تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك الحق في التنمية.